

ملخصات الأوراق الخلفية
في مشروع التربية من أجل المواطنة
في الدول العربية

المحتويات

تعزيز الديمقراطية والتماسك الاجتماعي في ظل السلطوية:

حالة المدارس الجزائرية

أحمد الحذيري

تعليم المواطنة في نظام ملكي منقسم دينياً:

حالة البحرين

سيف المعمرى

تنشئة مواطنين منقادين وتابعين:

حالة المدارس المصرية

إلهام عبدالحميد

المدارس الحكومية العراقية:

تدريس التربية الوطنية مع التركيز على الدين في مجتمع مستقطب

خولة خانقا

التربية من أجل المواطنة في الأردن:

أي انسجام بين المناهج والممارسات التربوية؟

محيي الدين شعبان توق

التربية من أجل المواطنة في لبنان:

بين طموحات الإصلاح التربوي والواقع المدرسي

نمر فريحه

التربية الوطنية في المغرب:

أهداف طموحة وإمكانات غير كافية

أحمد الحذيري

التربية من أجل المواطنة في عُمان:

خطوات إصلاحية تحتاج إلى متابعة

سيف المعمرى

التربية من أجل المواطنة في فلسطين:

مسار ديناميكي نحو إرساء الهوية الوطنية

محيي الدين شعبان توق

التربية من أجل المواطنة في تونس:

واقع وتحديات مستقبلية

نايلة السليبي

تعزيز الهوية الوطنية في مجتمع متعدد الثقافات:

حالة التربية المواطنة في الإمارات العربية المتحدة

سيف المعمرى

حرر هذه الملخصات ونقحها محمد فاعور وسوزان أبو رجيلي

تعزير الديمقراطية والتماسك الاجتماعي في ظل السلطوية:

حالة المدارس الجزائرية

أحمد الحذيري

تدرّس الجزائر التربية المدنية في المدارس الحكومية من الصف الأول إلى الصف التاسع لمدة ساعة مرة واحدة في الأسبوع. يشمل المنهج أربعة محاور رئيسة هي: المجتمع والنظم المدنية، والمبادئ المدنية، والهوية الوطنية، والمشاركة المدنية. ولكي تتعلّم الطلاب حيثيات المجتمع والنظم المدنية، تؤكّد الكتب المدرسية على حقوق وواجبات المواطن الدستورية تجاه المجتمع والدولة، بما في ذلك الاحتفالات الدينية والوطنية. كما يتعلّم الطلاب عن المؤسسات الحكومية، ويتم إضفاء قيمة كبيرة على دور أجهزة الأمن الوطنية.

تشمل المبادئ المدنية التي تُدرّس للتلاميذ المساواة بين المواطنين أمام القانون والتسامح والتماسك الاجتماعي والعمل الجماعي واحترام الآخرين والتضامن معهم. وتؤكّد المناهج الجزائرية على الهوية الوطنية باعتبارها هوية مدنية أساساً وتعزّز قيم الإسلام والقومية العربية والثقافة البربرية. وتعلّم كتب التربية المدنية المشاركة المدنية من خلال تشجيع المشاركة في التصويت وخدمة المجتمع الطوعية ورعاية البيئة.

إضافة إلى أنها تقدّم مقرّراً منفصلاً عن التربية المدنية، تدمج المدارس الحكومية الجزائرية المفاهيم والمبادئ المدنية في مواد اللغة العربية واللغة الأمازيغية والتربية الإسلامية والتاريخ والجغرافيا. وقد تم تعديل محتويات هذه المقرّرات وفقاً للقانون التوجيهي للدولة للعام 2008، والذي يهدف إلى تطوير

ثقافة وطنية مشتركة على أساس المبادئ الثلاثة المؤسسة للأمة الجزائرية: الإسلام والقومية العربية والثقافة الأمازيغية.

المدارس مكلفة برعاية المبادئ الديمقراطية وفي الوقت نفسه تعزيز التماسك الاجتماعي بين العرب والبربر في المقام الأول. ويتم اختبار معرفة الطلاب بالتربية المدنية والمواطنة من خلال تقييم كفاءات المواطنة الأساسية. تتعلّق هذه الكفاءات، في المدارس الابتدائية، بقيم مثل التماسك الاجتماعي واحترام الآخرين وتقدير دور أجهزة الأمن الوطنية والمؤسسات التي تحمي التراث الثقافي. وفي المدرسة المتوسطة، تعتبر مفاهيم التسامح والتضامن الاجتماعي أساسية. وتؤكد التنشئة الاجتماعية في المدارس على محبة الأمة الجزائرية وواجبات المواطن تجاه تلك الأمة، بما فيها تضحية المرء بحياته في سبيلها.

غياب البيئة الداعمة للتربية المواطنة

يتطلّب إنجاز هذه الأهداف في مجال التربية المدنية بيئة مدرسية ديمقراطية قائمة على المشاركة وبيئة تعلّم تتمحور حول الطالب. إذ أن تدريس المبادئ الديمقراطية لطلاب يعيشون في ظل بني وثقافات استبدادية في المدرسة ليس فعالاً. والواقع أن ذلك يأتي بنتائج عكسية، حيث يرى الطلاب التباين الصارخ بين ما يقرؤونه في الكتب المدرسية وما يتعرّضون إليه في الصف وخارج المدرسة.

إضافة إلى عدم وجود بيئة ديمقراطية، تعاني المدارس الحكومية الجزائرية من مشكلة انعدام المساءلة العامة والشفافية ونقص أعداد المعلمين المؤهلين. ويفتقر العديد من المعلمين الجزائريين إلى الحد الأدنى من المؤهلات الضرورية لتعزيز مبادئ الديمقراطية في قاعة الدروس. ووفقاً لدراسة الاتجاهات الدولية في الرياضيات والعلوم للعام 2007، فإن الغالبية الساحقة من معلمي الرياضيات

للصف الثامن في الجزائر لا يحملون شهادة جامعية، كما أن أكثر من 90 في المئة من معلمي الرياضيات والعلوم للصفين الرابع والثامن لم يتلقوا تدريباً مهنيّاً بهدف تحسين مهاراتهم التعليمية خلال السنتين اللتين سبقتا الدراسة.

يحصل المعلمون في المدارس الحكومية في الجزائر على رواتب منخفضة، ويعانون من تدني وضعهم الاجتماعي وسوء ظروف العمل. وغالباً ما يجدون أنفسهم يدرّسون صفوفاً مكتظة فيها أكثر من 40 طالباً محشورين في غرف بُنيت لتستوعب نصف هذا العدد. في كثير من الأحيان تكون هذه الصفوف غير صحية، وغالباً ما تكون مساحات مكاتب المعلمين صغيرة جداً ومزعجة بحيث لا يتيح لهم العمل خارج ساعات الدرس.

عندما يتعلّق الأمر بأساليب التدريس، يسود الأسلوب التعليمي الذي يوجهه المعلم. ويتم تدريب الطلاب على حفظ الحقائق والمعلومات عن ظهر قلب، ولاتّتاح لهم سوى فرصة ضئيلة للحوار المفتوح والتفكير النقدي في مختلف المواد، بما فيها التربية المدنية والعلوم الاجتماعية. وتتم السيطرة على الطلاب عبر العمل المدرسي حيث يعودون إلى المنزل محمّلين بعبء ثقيل من الواجبات المنزلية. ويدرس معظمهم على يد مدرسين خصوصيين بعد ساعات الدوام المدرسي وفي الصباح الباكر في بعض الأحيان. وعلى الرغم من الإمكانيات المالية المحدودة للكثير من الآباء والأمهات، فهم يشعرون بأنهم ملزمون بتوفير الدروس الخصوصية لأبنائهم للتعويض عن رداءة نوعية التعليم في المدارس. ونتيجة لذلك، لا يتوفّر لدى الطلاب الوقت اللازم للانخراط في الأنشطة اللاصفية خارج المدرسة مثل الرياضة أو الأنشطة الثقافية والمدنية.

يغيب الجانب العملي من التعليم المدني إلى حد كبير، سواء في المدرسة أو في المجتمع المحلي. ولا يشارك الطلاب في عملية صنع القرار في الفصول الدراسية أو في الأنشطة المدنية أو السياسية

خارج المدرسة. وتشجّع الكتب المدرسية المشاركة المدنية، ولكن هذا لا يترجم إلى نشاط فعلي. إذ لا يُطلب من الطلاب القيام بخدمة المجتمع أو المشاركة في الحياة المدنية عبر أشكال أخرى من الأنشطة اللاصفية، كما أن جداول الواجبات المنزلية والدروس الخصوصية المزدحمة تعني أنه لن يتوفر لديهم الوقت للانخراط في مثل هذه الأنشطة حتى لو رغبوا في ذلك. وهكذا، لا يكتسب الطلاب مهارات المواطنة التي تهدف سياسة الحكومة التعليمية إلى نقلها إليهم.

تصورات الطلاب لهوياتهم

وفقاً لدراسة أجريت بين العامين 2008 و 2009، ونشرتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة بعنوان "التعليم والتنوع والتماسك الاجتماعي في غرب البحر المتوسط" Education, Diversité et Cohésion Sociale en Méditerranée، فإن لدى طلاب المدارس المتوسطة والثانوية في الجزائر مشاعر قوية بالهوية الوطنية. ويعتقد الطلاب أنه من المهم أن يكون الواحد منهم مواطناً جزائرياً مستعداً للدفاع عن الأمة.

ومع ذلك، فقد أظهرت الدراسة أن الطالب الجزائري يعرّف نفسه أولاً كمسلم ثم كجزائري ثم كأحد أفراد العرق العربي أو الأمازيغي (البربر)، وأخيراً كجزء من الأمة الإسلامية. وهذا يشير إلى أن برنامج التربية المدنية لم يطوّر لدى الطلاب أولوية التماسك الاجتماعي أو المساواة بين المواطنين أمام القانون. على العكس من ذلك، ثمة أدلة على تنامي الأصولية الإسلامية في المدارس الجزائرية، والتي تظهر القليل من الاحترام لأديان الآخرين وآرائهم المختلفة.

تعليم المواطنة في نظام ملكي منقسم دينياً:

حالة البحرين

سيف المعمرى

اقتترنت الإصلاحات السياسية الواسعة التي حوّلت البحرين الى ملكية دستورية في العام 2001 بإصلاح التعليم. وقد ركّز هذا الإصلاح على التربية المدنية أو "التربية الوطنية" على وجه الخصوص. نظّمت البلاد العديد من المؤتمرات وورش العمل لمناقشة خصائص التربية المواطنة وتطبيقها في المدارس الابتدائية والثانوية.

في العام 2003، تم تطبيق منهج دراسي خاص عن المواطنة في المدارس العامة والخاصة وجرى تعديله في العام 2009 كي يصبح أكثر توافقاً مع مبادئ حقوق الإنسان. يهدف هذا المنهج إلى تعزيز الوعي بقيم المواطنة لدى الطلاب والمعلمين ومديري المدارس، وتعميق فهم حقوق الإنسان العالمية. وقد صاحبت المنهج مواد تعليمية وتدريبية مناسبة شملت خصوصاً كتاباً عن مهارات الحياة للصف السادس و"جواز سفر الطالب" الذي يتضمّن معلومات هامة عن القوانين والمهارات الحياتية.

الكرامة الوطنية والأخلاق وحب الوطن

يتم تقديم مقرّر عن "التربية من أجل المواطنة" لمستويات صفّية محدّدة مدته خمسون دقيقة ولمرة واحدة في الأسبوع. ووفقاً لما ورد في كتابي الصف السابع والثامن، تتتملّ أهداف المقرّر في: تعزيز فهم الطلاب للمواطنة، و"غرس روح الولاء والانتماء" بينهم، وتحديد "واجباتهم نحو الوطن والقيادة لما يقدمانه من خدمات عديدة للمواطنين"، والافتخار بإنجازات الملك. ويتضمّن الكتاب فصولاً حول الملكية الخاصة، والمرافق المدرسية، والمرافق العامة، والتاريخ والجغرافيا البحرينية، والتراث الوطني،

والخدمات التي تقدّمها الحكومة، واختيار القيادة، وحقوق الطفل، وحقوق الإنسان العالمية، وحقوق الإنسان في الإسلام، وواجبات المواطنين، ودور المرأة في المجتمع البحريني وبناء الدولة والمؤسسات، وفصول عدة عن الملك وانجازاته.

كما يتم تضمين موضوعات ومفاهيم التربية المدنية في مقرّر الدراسات الاجتماعية، الذي يدرّس من الصف الأول إلى الصف التاسع. وتغطي كتب هذا المقرّر موضوعات مثل جغرافيا البحرين والعائلة الحاكمة وقواعد المرور والتعاون والمناسبات الوطنية.

يشير كتاب "التربية من أجل المواطنة" للصف الرابع إلى أنه ينبغي أن تكون لدى المواطنين "عاطفة وطنية"، يعرفها على أنها تتمثّل في حب الوطن الذي يدفع أي شخص إلى الانتماء إلى الناس الذين يقطنون تلك الأرض، وممارسة عاداتهم وتقاليدهم، والفخر بتاريخهم وتراثهم، وخدمة الوطن والدفاع عنه. وبحسب الكتاب، يمتلك المواطن البحريني قيماً اجتماعية فاضلة وصفات كريمة مثل "الصدق والأمانة والتضحية والإخلاص والتعاون والوفاء واحترام النظام".

يشدّد منهج التربية من أجل المواطنة على مسألة الهوية الوطنية. وهو يسعى إلى تعزيز الشعور بالانتماء إلى الأمة البحرينية رغم إدراج مفاهيم عالمية مثل حقوق الإنسان وحقوق الطفل والقانون والنظام. وينعكس هذا في الأنشطة المدرسية التي تركّز على فكرة الهوية الوطنية، بما في ذلك الاحتفال بالمناسبات الوطنية والمحاضرات والمناقشات العامة التي تغطي موضوعات مثل "وطني وواجباتي نحوه"، ودور الإذاعة المدرسية التي تهدف إلى تعزيز الهوية الوطنية والولاء للنظام. وتشجّع الأنشطة المصاحبة للمناهج الدراسية الطلاب على إعداد التقارير البحثية حول مشروع الملك "الحضاري" و"مسيرته الديمقراطية". وهناك مشاريع فصلية للصفوف الابتدائية الدنيا حول موضوعات مثل حماية الملكية الخاصة، ورعاية ممتلكات المدرسة، والاعتزاز بتاريخ وتراث البحرين.

ممارسة المواطنة

إضافة إلى المكوّن المعرفي في منهج المواطنة، يوجد لدى مدارس البحرين مكوّن تطبيقي. فمن خلال الأنشطة الفنية والتعبير الشفوي والألعاب التعليمية والمسرح، يمكن للطلاب اكتساب مهارات المواطنة التي تعزّز معرفتهم بحقوقهم وواجباتهم وتقوّي حبهم للوطن وشعورهم بالانتماء إليه.

كما تشمل ممارسة المواطنة مواطنين من المجتمع. إذ توجد في المدارس لجان خاصة بالولاء والمواطنة تتألف من طلاب ومجموعات مجتمعية أخرى. وقد صمّمت هذه اللجان لمناقشة المشاكل الاجتماعية والتشجيع على حب الوطن واحترام القيادة.

تم إطلاق برنامج جديد لخدمة المجتمع للمدارس الثانوية (الصفوف من العاشر حتى الثاني عشر) في الفترة 2008-2009. من خلال ذلك البرنامج، أمضى 6645 طالب عطلاتهم الصيفية كعمال متطوعين في 135 مؤسسة عامة. يشرك هذا البرنامج الطالب في تفاعل نشط مع المجتمع، وبالتالي يعزّز المهارات الاجتماعية في مجالات مثل حلّ المشاكل والحوار والتفاوض والانضباط. وعموماً، فإنه يعزّز مقاربة واقعية للقضايا المجتمعية.

عناصر مفقودة في التربية المواطنة

برنامج التربية المواطنة النظري والتطبيقي في البحرين أكثر شمولاً من البرامج المماثلة في جميع البلدان العربية الأخرى. ومع ذلك، فهو يفتقر إلى عناصر تربية المواطنة التي ركزت عليها البرامج الدولية التي تستحق الثناء، حيث لا يعزّز البرنامج الخطاب السياسي في الفصول الدراسية أو

المشاركة السياسية خارج المدرسة. وهو يركّز على قيم حب الوطن أكثر من التركيز على تعزيز قيم الحرية لدى الطلبة، مما أثر على تطوير التفكير النقدي والتحليل ومهارات حلّ المشاكل لديهم.

تترك هذه العناصر المفقودة آثاراً خطيرة على المجتمع البحريني الذي يتكوّن من طائفتين دينيتين إسلاميتين، السنّة والشيعة.

منذ العام 2011، كانت البلاد تعاني من اضطرابات سياسية يقودها المواطنون الشيعة. وعزا بعض الكتّاب الاضطرابات الاجتماعية الأخيرة إلى فشل النظام التعليمي. وهم يلقون باللائمة على المدارس بسبب عدم تنشئة مواطنين مسؤولين يشعرون حقاً أنهم جزء من المجتمع البحريني. ويزعمون أن المشاركين في الانتفاضة يفتقرون إلى مهارات التفكير النقدي الضرورية للعمل بشكل مستقلّ، وبالتالي "ينقادون بشكل أعمى" إلى دعوات تقسيم المجتمع ووقف التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

بيد أن إلقاء اللوم في الاضطرابات الشعبية الحالية على النظام التعليمي وحده ليس بالأمر الواقعي. فالتنشئة الاجتماعية للشباب لا تتم فقط في المدارس. حيث يتعرّض الطلاب أيضاً إلى تأثير أسرهم وقبائلهم والمجتمعات المحلية والمساجد، وأماكن التعليم الديني والسياسي الأخرى. هؤلاء الشباب هم من الذكاء بما يكفي لاكتشاف الفجوة بين المفاهيم المدنية التي يتعلمونها في المدرسة وبين الواقع السياسي خارج المدرسة. ولذلك فإن تغيير النظام التعليمي من دون إجراء تغيير موازٍ في النظام السياسي يثير شكوك الطلاب حولهما كليهما.

يتطلّب تدريس المواطنة في مجتمع منقسم مذهبياً وجود بيئة مدرسية تفاعليّة وتشاركيّة تشجّع الخطاب المنفتح وحرية الفكر والتعبير واحترام الآراء المختلفة. إذ يجب أن يشعر الطلبة بالأمن

والأمان عندما يعبرون عن آرائهم الحرة أو يتخذون إجراءات لمعارضة السلطة، سواء كانت سلطة المعلم أو الزعيم السياسي. بصفة عامة، نتائج تعلم طالب في برنامج البحرين للتربية المواطنة لا تتوقف على خصائص البرنامج فقط ولكن أيضاً على مدى كونه منسجماً أو غير منسجم مع الحقائق السياسية والاجتماعية في المجتمع البحريني.

تنشئة مواطنين منقادين وتابعين:

حالة المدارس المصرية

إلهام عبدالحميد

يتم تدريس التربية المدنية في المدارس الحكومية المصرية كموضوع منفصل من الصف العاشر حتى الثاني عشر. ليس هناك مقرّر منفصل من الصف الرابع حتى التاسع حيث يتم دمج المفاهيم والقيم المدنية في مقرّرات الدراسات الاجتماعية واللغة العربية والتربية الدينية. وقد تمت إضافة مقرّر جديد عن المواطنة وحقوق الإنسان لمتطلبات مقرّر الصف الحادي عشر للعام الدراسي 2012-2013.

وسواء تم تقديمه كمقرّر مستقل أو دمج في غيره من المواد، فإن منهج التربية المدنية والمواطنة في مصر يركّز على اكتساب المعرفة من خلال التعلّم عن ظهر قلب (الاستظهار). وهو يهدف إلى تعبئة الطلاب دعماً للنظام السياسي. وتشمل الموضوعات معلومات عن مؤسسات الدولة، وأنواع الأنظمة السياسية، وحقوق المرأة والطفل، وصفات "المواطن الصالح"، ولاسيّما احترام القانون وحرّيات الآخرين، والتصرّف بمسؤولية، ورعاية الممتلكات العامة والموارد الطبيعية. ويتم التأكيد في المنهج المذكور على واجبات المواطن تجاه الدولة والدين، ولكن الأمر ليس كذلك بالنسبة إلى حقوق الإنسان والحقوق المدنية. ولا توجد أي إشارة إلى المشاكل الاجتماعية والسياسية الكبرى.

وعموماً فإن محتوى الكتب المدرسية غير كافٍ بشأن المفاهيم والقيم ذات الصلة بالمواطنة في مجتمع ديمقراطي. وهناك عدد قليل من الأنشطة المصاحبة للمناهج الدراسية والأنشطة اللاصفية رغم أهميتها الحاسمة في تطوير مهارات وقيم المواطنة. ولا يطلب من الطلاب المشاركة في الأنشطة المدنية أو الانخراط في مشاريع خدمة المجتمع خارج المدرسة. وفي المدرسة، لايسمح لهم بالمشاركة

في الأنشطة الخاصة بصنع القرار أو المشاريع التي تعزّز الممارسات الديمقراطية. ولذا فإن طرق التعليم والتعلّم لاتفضي إلى تكريس قيم التعددية، حيث تعزّز ثقافة المدرسة القوالب النمطية وكذلك الاعتماد على السلطة والاستكانة لها.

أسلمة المفاهيم المدنية

شجّع صعود الإخوان المسلمين في أعقاب ثورة العام 2011 في مصر المدارس على مقارنة تدريس المفاهيم المدنية الأساسية مثل الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان من منظور إسلامي. إذ يحوي الكتاب المدرسي للصف الثاني عشر الآن أقساماً كبيرة تعزّز وجهات النظر الإسلامية، ولاسيما تلك الخاصة بجماعة الإخوان المسلمين. ويوجد في الفصل المتعلّق بالديمقراطية، قسم عن "الديمقراطية في الفكر الإسلامي - الشورى" يتحدّث بالتفصيل عن مفهوم الشورى، مدعماً بآيات عدة من القرآن الكريم وأحاديث النبي محمد. وتقدّم الشورى بوصفها مفهوماً إلهياً مقدساً يمثّل شكلاً من أشكال الحكم ونظاماً قيمياً يشمل ملامح مجتمع تعددي. ومن المرجح أن تطوّر هذه المقاربة في عقول الطلاب المسلمين الاقتناع بأن الشورى هي أفضل شكل من أشكال الديمقراطية لمصر وجميع البلدان الأخرى ذات الأغلبية المسلمة.

كما يوجد قسم يتعلّق بحقوق الإنسان في الإسلام في كتاب التربية الوطنية للصف الثاني عشر. وبعد تعريف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يقول النص إن الإعلان ليس ملزماً من الناحية القانونية وإن المواثيق الدولية والإقليمية والوطنية الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان لها ثقل قانوني أقوى. وهو يدافع عن ممارسات الدول مستشهداً بخصوصيتها الثقافية والسياسية لتبرير قرار بعدم تنفيذ جميع مواد الإعلان العالمي بدقة. ويبرز النص الميثاق العربي لحقوق الإنسان للعام 2005 بوصفه وثيقة تلبي مبادئ الإسلام والديانات الرئيسية الأخرى، والتي تؤكد على الإيمان بوحدة الوطن العربي.

يعني هذا التأييد الانتقائي للنظام العالمي لحقوق الإنسان النظام السياسي الجديد في مصر من ضرورة إقرار المساواة الكاملة بين الجنسين وحقوق الناس في تبديل دينهم. وأحد الأمثلة الأخيرة على حساسية هذه المسألة هو غضب الإسلاميين من كلام ورد في كتاب التربية الوطنية يحث الطلاب على احترام من يبدلون دينهم. وقد أوصى الأزهر، المؤسسة الدينية الرئيسية في البلاد، بحذف الكلام المذكور وهو ما قامت به وزارة التربية بالفعل.

يقدم كتاب المقرر الجديد للمواطنة وحقوق الإنسان معلومات مفيدة عن المفاهيم المتعلقة بالمواطنة وحقوق الإنسان، ولكنه يولي اهتماماً خاصاً للمنظور الإسلامي للوعي السياسي في الإسلام ومفهوم المواطنة وحقوق المرأة في الإسلام. ولا يعطي أي اهتمام لوجهات نظر الجماعات الدينية الأخرى رغم أن المسيحيين يشكلون نسبة 10 في المئة من سكان مصر.

وفقاً لما جاء في الكتاب، فإن الوعي السياسي في الإسلام يستند إلى "العقيدة الإسلامية... في إطار من التزام الفرد بالإسلام فكراً ومنهجاً وسلوكاً... ويهدف إلى الحفاظ على وجود الأمة [الأمة الإسلامية] وكيانها... التي تتمثل في تقسيمها إلى دويلات وشعوب حيث انتقلت هذه الشعوب من الاهتمام بالأمة إلى الاهتمام بالوطن والبلد الصغير". وهذا يوضح أن المطلوب من الطلاب المصريين أن يظهروا الولاء للأمة الإسلامية أولاً.

وبالتالي يتلقى الطلاب في المدارس العامة رسائل متناقضة في ما يتعلق بمفهوم الأمة وماذا يعني أن يكون المرء مواطناً مصرياً. وتشارك أقسام كبيرة من كتب الدراسات الاجتماعية في مبادئ التعددية والوحدة الوطنية، وقبول المعتقدات والثقافات الأخرى، والمساواة بين المسلمين وغير المسلمين. ومع ذلك، فإن التعليم الديني الذي يُدرّس في المدارس نفسها ينمي مشاعر التمييز الديني وعدم المساواة.

وبالمثل، تشجّع كتب الدراسات الاجتماعية المساواة بين الجنسين، غير أن كتب التربية الدينية الإسلامية لا تؤيّد هذا المفهوم، خصوصاً في مايتعلّق بالميراث. وعندما يتعلّق الأمر بممارسة حقوق المواطنين في الواقع، يتعرّض الطلاب المصريون إلى نصوص الشريعة الإسلامية التي توحى بأنه لا يمكن لغير المسلمين أن يشغلوا مناصب إدارية عليا في الدولة، مثل منصب رئيس الدولة أو قائد الجيش.

البيئة المدرسية: عقبة في طريق التربية الوطنية

تتفاقم أوجه القصور في المناهج الدراسية بسبب البيئة المدرسية التي تتميز بالجمود والبيروقراطية المركزية والإداريين والمعلمين المستبدّين. وهذا يعيق عملية تطوير مواطنين مستقلّين ومسؤولين وذوي تفكير نقدي. وتهيمن على المدارس ثقافة لا تشجّع الحوار أو التسامح أو قبول واحترام الاختلاف أو حرية الرأي والتعبير أو المساواة أو التعاون أو المسؤولية الاجتماعية.

ويشكّل نمط ونوعية التعليم عقبتين إضافيتين في طريق تعزيز مفاهيم المواطنة ورعاية المهارات المدنية بين الطلاب. وتطغى على الفصول المحاضرات التي تقدّم للطلاب فرصاً محدودة للدخول في نقاش مفتوح، والتعبير عن آرائهم بحرية، أو المشاركة في الأنشطة التي تعزز السلوك والقيم الديمقراطية. كما أن نوعية التعليم سيئة إلى درجة أن معظم الآباء يستأجرون مدرسين خصوصيين لتعليم أبنائهم في المنزل رغم قلّة مواردهم المالية. وبما أن المدرّسين الخصوصيين هم في العادة معلمون في المدرسة نفسها التي يذهب إليها الأبناء، فقد أصبح الفساد ممأسساً في نظام التعليم الحكومي.

لابد لمثل هذه البيئة المدرسية السلبية أن تزيد خوف الطلاب من رموز السلطة، سواء كانوا معلمين أو مديري مدارس أو قادة سياسيين. وفي الوقت نفسه، فإنها تجعل الطلاب يعتمدون بشكل متزايد على مثل هذه الشخصيات للحصول على المشورة والدعم، وتعزز الطاعة العمياء لأوامرهم.

فضلاً عن ذلك، تعمل المدارس الحكومية بمعزل عن المجتمع المحلي وجمعيات أولياء الأمور. فهي ليست مسؤولة أمام أي هيئة خارجية ماعدا وزارة التربية. وتؤدي جمعيات أولياء الأمور دوراً رسمياً غير فعال، ولا يتم التشاور مع المجتمع المحلي بشأن مسائل السياسة العامة المتعلقة بالمدرسة. وهذا يمنح الإدارات المدرسية سلطة كبيرة لإملاء رؤيتها ولوائحها على جميع الجهات صاحبة المصلحة من الطلبة والمعلمين والموظفين وأولياء الأمور. قبل الثورة في مصر، أنشأت المدارس الحكومية طلبة معتمدين على النظام السياسي ومنقادين له. وتستمر هذه الصورة مع أن النظام قد تغير.

المدارس الحكومية العراقية:

تدريس التربية الوطنية مع التركيز على الدين في مجتمع مستقطب

خولة خانقا

في ظلّ نظام صدام حسين، كان هدف التربية المدنية ينحصر فقط في تلقين الأطفال حب أمّتهم وتمجيد قائدها. كان لابد أن يكون "المواطنون الصالحون" على استعداد للتضحية بحياتهم دفاعاً عن أمّتهم ضد أعدائها.

بعد غزو العراق في العام 2003، والذي أطاح بصدام، أشرفت سلطة التحالف المؤقتة على عملية إصلاح جزئية لنظام التعليم في البلاد، تهدف في المقام الأول إلى حذف الفكر البعثي وأي إشارة إلى الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين من الكتب المدرسية. كما شملت الإصلاحات زيادة كبيرة في رواتب المعلمين. في العام 2005، عدّلت وزارة التربية بعض الكتب المدرسية وجدّدت كتب التربية المدنية، وتم إجراء المزيد من التعديلات بين العامين 2010 و2012. تم تغيير اسم مقرّر التربية الوطنية إلى "التربية الوطنية والاجتماعية"، وهو يدرّس من الصف الخامس حتى الصف التاسع مدة خمس وأربعين دقيقة مرة واحدة في الأسبوع.

تشمل الكتب المدرسية المعدّلة بعض ملامح النظام الديمقراطي، وتُصِف حقوق الإنسان وحقوق الطفل ومؤسسات الدولة العراقية والنقابات والأحزاب السياسية. وهي تأخذ بالمبادئ المدنية الرئيسية مثل المساواة والعدالة والحرية والتكافل الاجتماعي وتعزيز المشاركة في الحياة المدنية والعمل التطوعي. ومع ذلك، لاتزال الكتب المعدّلة تحوي مفاهيم وتفسيرات دينية تم إدخالها خلال حكم صدام. في بعض الحالات، تقدم الكتب معلومات وتفاصيل إضافية عن هذه الموضوعات وتعزّزها.

من تمجيد صدام إلى الدعوة للإسلام

بدلاً من التغنّي بالأناشيد التي تمجّد صدام، ينشد الأطفال في المدارس الحكومية العراقية الآن أناشيد دينية إسلامية، ويتلون آيات من القرآن الكريم، ويقيمون الشعائر الإسلامية. وحتى معلمو الرياضيات

والعلوم يستخدمون المفاهيم الدينية والآيات القرآنية خلال محاضراتهم. وتؤكد كتب التربية الوطنية والاجتماعية وجهات النظر الدينية وتدافع عن الهوية الدينية على قدم المساواة مع الهوية الوطنية.

تهيمن وجهات النظر والمفاهيم والقيم الإسلامية على المناهج الدراسية. على سبيل المثال، في كتاب الصف السادس تم تخصيص فصلين من أصل أربعة للمقاربات الدينية لمفاهيم وقضايا المدنية والمواطنة. يفسر أحدها "مفهوم المواطنة في الإسلام والأديان الأخرى"، فيما يعرض الآخر تفاصيل وجهات النظر الإسلامية حول العمل والإنتاجية. فضلاً عن ذلك، فإن ربع الكتاب مكرس للقوات المسلحة العراقية، وهو ما يمثل انعكاساً للدور الحيوي الذي يحدده النظام الجديد لهذه القوات، على غرار ما كان يفعل النظام السابق. ويصِف هذا الفصل بنية ووظائف فرق القوات المسلحة المختلفة، مثل الجيش وقوى الأمن الداخلي، مبرزاً دورها الوطني الهام.

عندما يتعلّق الأمر بتعريف مصطلح "مواطن"، يشير كتاب الصف السادس إلى الشعور بالانتماء إلى الأرض التي يعيش فيها أفراد المجتمع. تتحقّق هذه الرابطة من خلال مجموعة من القيم الاجتماعية والأعراف والعادات والمصالح المتبادلة، فضلاً عن التاريخ المشترك. كما يصف النص "المواطن الصالح" في الإسلام والأديان السماوية الأخرى (المسيحية واليهودية) من خلال الإشارة إلى الآية القرآنية التي تربط الواجب المدني بالتقوى.

كما تعتمد المناهج الدراسية للمواد الأخرى بخلاف التربية المدنية، مثل اللغة العربية والتاريخ والدراسات الاجتماعية وحتى العلوم المادية والطبيعية، بشدّة على المفاهيم والقيم الإسلامية. وتحتوي العديد من الكتب آيات قرآنية وأحاديث نبوية.

استثناء كردستان

في حين تعاني المدارس في بغداد ومعظم المناطق الأخرى في العراق من أوجه قصور خطيرة وعديدة، بما في ذلك المرافق والمنشآت التالفة أو دون المستوى والبيئة المدرسية السلبية وسوء الإدارة ونقص المعلمين المؤهلين ومصادر التعلّم والأموال، فإن المدارس في كردستان تنمو وتتحسن بسرعة.

تعمل الحكومة المحلية في كردستان منذ العام 2007 على إنجاز مجموعة من الخطط الطموحة لإصلاح نظام التعليم وإنشاء مدارس عامة وخاصة حديثة. وتتدفق الأموال على المنطقة من الوكالات الدولية والمستثمرين المحليين والأجانب من القطاع الخاص. ويجري افتتاح مدارس خاصة جديدة على غرار مجموعة متنوّعة من المناهج العالمية. وتموّل السفارات الغربية بعضها وتشرف عليها، في حين يعتبر البعض الآخر فروعاً لسلسلة مدارس عالمية أو إقليمية معروفة. وتوجد لدى هذه المدارس الخاصة ذات السمعة الطيبة أنظمة ضمان الجودة التي تسعى إلى تعزيز مهارات التفكير الإبداعي لدى الطلاب مثل التحليل والتفكير النقدي والإبداع وحل المشكلات.

ومع ذلك، لم تكن الإصلاحات التي قام بها إقليم كردستان في التعليم العام شمولية، رغم أنها هامة وبعيدة المدى. فهي لم تكن تستهدف سوى تطوير المناهج. وقد تم وضع المناهج الجديدة في اللغة الإنكليزية والرياضيات والعلوم من تلك التي اعتمدها المدارس الخاصة في لبنان وتتبع نظام التعليم الأميركي. ويجري تنفيذ البرامج الجديدة لتدريب المعلمين بدعم خارجي احترافي.

مدارس إقليم كردستان تدرّس مقرّراً منفصلاً عن التربية المدنية يشمل مجموعة متنوعة من الموضوعات المدنية. على سبيل المثال، يبحث الكتاب المدرسي للصف السادس أسس السلطة ووظائفها، وضرورة أن تكون هناك سيطرة ونظام في الصف والمدرسة والمجتمع. وقد تمت كتابة

الكتب المدرسية في التربية المدنية باللغات الكردية والعربية والتركية والسريانية ووُزعت على المدارس وفقاً للتركيبة العرقية.

الحاجة إلى إصلاح شامل

يعرقل الصراع الداخلي المستمر وانعدام الأمن في أجزاء كثيرة من العراق الجهود الرامية إلى تنفيذ برامج تعليمية جديدة. ولكن يجري الآن تنفيذ مبادرتين جديدتين واعدتين على الأقل. تسعى مبادرة المدارس الصديقة للطفل، برعاية الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بالتعاون مع وزارة التربية العراقية، إلى إنشاء بيئة مدرسية صديقة للطفل عن طريق توفير برامج تطوير مهني للمعلمين. وتسعى المبادرة الثانية، التي يقودها المجلس الثقافي البريطاني، إلى تشجيع التعلّم النفاعلي وتحسين إدارة المدرسة عن طريق تدريب المعلمين ومفتشي المدرسة على هذه المبادئ.

بيد أن عملية التحسين التي تتسم بالترقيع ليست جيدة بما يكفي. إذ يحتاج نظام التعليم العام للمدارس الابتدائية والثانوية في العراق إلى إصلاح شامل.

أما خارج إقليم كردستان، فلا يزال النظام التعليمي مركزياً وجامداً وسلطوياً للغاية. فمعظم المباني المدرسية لا تلبي الحد الأدنى من متطلبات السلامة والصرف الصحي، حيث تضرّر الكثير منها بشدّة من جرّاء الحرب. كما أن معظم المعلمين لم يطوروا معارفهم ومهاراتهم منذ سنوات عدة، في حين تستخدم معظم كليات المعلمين مناهج عفا عليها الزمن. وتعاني موارد التعلّم والتعليم من نقص في الإمدادات. التعليم يخضع إلى توجيه المعلّم، ويركّز على التعلّم عن ظهر قلب والحفظ بدلاً من التحليل والتفكير النقدي وحل المشكلات. كما أن العلاقة بين المدارس وجمعيات أولياء الأمور علاقة رسمية وغير فعّالة. فقد تحوّلت اجتماعات جمعيات أولياء الأمور في تسعينات القرن الماضي إلى مناسبات لجمع التبرعات بهدف دعم إعادة تأهيل المباني المدرسية المتهالكة أو إصلاح المعدات

نحو الله والوطن. بيد أن الأزمات السياسية والتغيرات الديمغرافية عرقلت التطور النوعي للنظام التربوي. وقد تجسدت خطط التطوير التربوي لاحقاً في مناهج تعليمية حديثة، وتطوير بنية التعليم الأساسي، وتعديل مناهج كليات التربية بما يتلاءم مع متطلبات التغيير. وقد شهدت الألفية الجديدة إدراج مواد تعليمية معاصرة مثل الحاسوب واللغة الانكليزية منذ الصفوف الأولى، وانتشار المدارس الخاصة والريادية والاستكشافية، ووضع مشاريع تربوية طموحة لتحقيق مخرجات تعليمية منافسة وتعليم مستمر مدى الحياة. إلا أن هذا التجدد لم يضمن حتى تاريخه تحقيق عدالة تربوية كاملة بين الطبقات الاجتماعية والمناطق.

المواطنة وتحديات الهوية الوطنية

تواجه المواطنة في الأردن تحديات أساسية عدة، من أبرزها الازدواجية التي يعانيها المواطنون الأردنيون من أصل فلسطيني بين مواظنتهم الأردنية ومشاعر انتمائهم لفلسطين، وطغيان بعض الهويات الفرعية كالهوية العشائرية والقبلية والمناطقية على الهوية المدنية المبنية على القانون والمساواة، والقلق المتنامي على الحريات الدينية نتيجة ظهور الحركات الأصولية، والولاء للسلطة السياسية بدل الدولة، وغياب التوجه الشامل لمقاربة مفهوم المواطنة والآليات الضرورية لتعزيزه لدى الشباب. وتساهم هذه الصعوبات في إضعاف مفاهيم حكم القانون والعدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية، نظراً إلى ضعف التنقيف السياسي، وإلى بروز اتجاهات وسلوكات اجتماعية منافية لهذه المفاهيم. فكيف يتعامل النظام التربوي الأردني عبر مقوماته المختلفة مع مفهوم المواطنة؟

تبنى الإنجازات المتعلقة بالنظام التربوي الأردني على مبادئ الانفتاح على الثقافات الإنسانية، والتفكير النقدي الموضوعي، والتمسك بحقوق المواطنة ومايستتبعها من مسؤوليات، وتقدير إنسانية الآخر، وتجسيد مبادئ الديمقراطية في السلوك الشخصي، وترسيخ التربية السياسية في النظام التربوي، وتنمية حس المبادرة والإبداع والحوار الإيجابي... وقد تُرجمت هذه المبادئ إلى أهداف

للمراحل التعليمية المختلفة والتي تركز على تعزيز انتماء المتعلم لوطنه وبيئته، مع الحرص على توسيع ثقافته الإنسانية الكونية وقدراته الذاتية المتنوعة.

تتعلق هذه المضامين بالقيم والاتجاهات ذات العلاقة بحقوق الإنسان، والتي تميز المجتمع الديمقراطي والدولة المدنية الحديثة، مثل المشاركة السياسية وممارسة الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، والمسؤولية الفردية والمجتمعية. هذا إضافة إلى تناولها قيماً تشكل جوهر حقوق الإنسان، وأخرى تمثل مجتمع العلم المعاصر، والمشاركة في اقتصاد المعرفة، والعيش المشترك، وحوار الثقافات والسلام. غير أنها في المقابل تعير أهمية أكبر لواجبات المواطن منه لحقوقه.

محتوى الكتب المدرسية

يبين تحليل كتب اللغة العربية والتاريخ والتربية الوطنية والمدنية للصفين السادس والعاشر، أن هذه الكتب كافة تركز على ضرورة إعداد المتعلمين لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطبيقها من خلال النشاطات التفاعلية المرتبطة بالمادة المعنية، الأمر الذي يمكن أن يساهم في التنمية الوطنية. غير أن تلك الكتب لم تشدد على المخرجات الإنسانية الواسعة للعملية التعليمية مثل التفكير النقدي والمبدع، وحلّ المشكلات، والتفاعل البناء، والتي من شأنها أن تعزز الانتماء الوطني والاندماج الاجتماعي والتطور العام للبلاد.

أما في التفاصيل، فإن كتابي اللغة العربية يشيران في المقدمة إلى أنه قد تمّ إعدادهما بشكل يشجع التلميذ على التفاعل مع المادة الدراسية والمواقف الحياتية، من خلال طرح الأسئلة وبناء الاستراتيجيات التربوية وحلّ المشكلات والنقاشات وإبداء الرأي. في المقابل، يخلو الكتابان من

المفاهيم المتعارف عليها في مجال التربية الوطنية، غير أنهما يحويان مواضيع ذات صلة غير مباشرة مثل حقوق المرأة ومشاركتها الإيجابية، والصدقة، والعدل، وحرية الاختلاف.

أما بالنسبة إلى كتب التاريخ، فهي لاتضمّ أي إشارات مباشرة إلى مفهوم المواطنة أو التربية المدنية عليها، على الرغم من التنوع الكبير للمواضيع التي تغطّيها. وفي ما يخصّ التربية الوطنية والمدنية، فإن الكتابين يتضمّنان فصلاً محدّداً عن المواطنة والتربية المدنية، على سبيل المثال لا الحصر، الدولة والمواطنة، والحقوق والواجبات، والديمقراطية وحقوق الإنسان. وفي حين تناولت هذه الفصول المواضيع المذكورة من جوانب مختلفة، إلا أنها أهملت الحق في المشاركة السياسية، وأقحمت مفهوم طاعة السلطة من دون مقارنته بشكل تحليلي، وشدّدت على المنحى الديني لحقوق الإنسان من دون الإشارة إلى عالميتها.

كما يلحظ فيها طغيان المقاربة التقنيّة المعرفية، ونقص الأمثلة المحسوسة المستقاة من الحياة اليومية للتلميذ، والنزعة السلطوية التي تعزّز صوراً نمطية ذكورية عن الأدوار الاجتماعية، وربط فكرة المواطنة بالإيمان بالله وكتبه ورسله من جهة، وبالولاء والانتماء من جهة أخرى، مع إغفال جانب الحقوق في هذا التعريف. ومن اللافت إدراج العديد من النشاطات الصفية واللاصفية المطلوب تنفيذها من قبل التلاميذ، إلا أنه يبقى من الصعب التحقّق من مدى التزام المعلمين والتلاميذ بها، ومن أخذها بعين الاعتبار خلال تقويم التحصيل التعلّمي.

مبادرات تربية بارزة

شهد الأردن مبادرات تربية متعدّدة منذ التسعينيات، ساهمت إلى حدّ ما في الإضاءة على برنامج التربية الوطنية بشكل أفضل. من أبرز هذه المبادرات صياغة مصفوفة حقوق الإنسان من قبل

وزارة التربية والتعليم للاهتمام بها من قبل واضعي المناهج والكتب المدرسية، وهي تصنّف الحقوق في مجالات خمس رئيسة هي الحرية، والعدالة، والكرامة، والتعاون، والتضامن والتسامح الإنساني. وقد اقترحت هذه المصنوفة آليات لإدماج هذه الحقوق في المناهج والكتب والأنشطة التربوية المرافقة. ومنذ العام 1993، أطلقت وزارة التربية برامج رياضية عدة بالتعاون مع منظمات دولية أو جمعيات محلية، وتمّ دمج بعضها في المناهج المدرسية مثل التربية الشاملة وحقوق الإنسان والديمقراطية، وحل النزاعات بطرق إبداعية، والتفاهم الدولي والسلم العالمي، وتمكين المرأة، والقانون المدني الإنساني.

أما برنامج دعم التطوير التربوي، فقد هدف إلى بناء قدرات الآلاف من التربويين لتحقيق مجموعة من الأهداف يرتبط بعضها بقضية المواطنة والتربية عليها، ولو بطريقة غير مباشرة، ومنها تزويد الطلاب بالمهارات اللازمة ليكونوا أفراداً مشاركين ومنتجين في مجتمع المعرفة، وتوفير الدعم اللازم للمدارس ومديريات التربية لاتخاذ القرارات بطريقة تشاركية على ضوء البيانات والمعلومات المتاحة. ويركّز مكّون التنمية المهنية في البرنامج على إيجاد بيئة تعلّمية-تعليمية فاعلة، تقوم على تفعيل المشاركة المحلية في العمل التربوي، وتساهم في إعداد مواطنين ملتزمين وقادرين على تغيير واقعهم وواقع بيئاتهم المحلية. يشتمل هذا المكّون على ثلاثة مجموعات من البرامج: برامج التنمية المهنية للمعلّمين الجدد في مدارس وزارة التربية والتعليم، وبرامج التنمية المهنية للمعلّمين أثناء الخدمة، وبرامج القيادة للمستقبل. إضافة إلى ذلك، تعتبر المجالس البرلمانية للطلاب من التجارب الرائدة في تنمية حسّ المواطنة والتربية المواطنة، وقد بدأ تطبيقها في المدارس الحكومية والخاصة منذ العام 2010.

التربية من أجل المواطنة في لبنان:

بين طموحات الإصلاح التربوي والواقع المدرسي

يمكن اعتبار برنامج التطوير التربوي اللبناني مبادرة جيدة من حيث التوقيت والنوعية، والتي تهدف إلى تحقيق أهداف التربية المواطنة من خلال تطبيق مناهج مشتركة وكتب موحدة للتربية الوطنية والمدنية.

وقد شهد لبنان خلال فترات متعاقبة سلسلة من الإصلاحات التربوية، والتي كان لها مساهمات مختلفة في تعزيز التربية من أجل المواطنة ضمن التعليم ما قبل الجامعي، أبرزها التعديلات التي أُجريت على مناهج التعليم العام في الأعوام 1946 و1968-1971 و1997، ومشاريع المركز التربوي للبحوث والإنماء. وكان آخر هذه الإصلاحات الاستراتيجية الوطنية للأعوام 2010-2015.

في حين بدأت ملامح التربية من أجل المواطنة ترسم ضمن مناهج العام 1946، وبشكل واضح يركز على المواطنة اللبنانية، تقلصت هذه الملامح في مناهج 1968-1971، ومن ثم عادت لتظهر بجلاء وبشكل مفصل ضمن صياغة خطة النهوض التربوي (1994) ومناهج العام 1997. وقد شددت الأهداف الواردة في كلتا الوثيقتين على دور التربية المواطنة في تطوير القيم الأساسية، بما في ذلك الحرية والديمقراطية والتسامح ونبذ العنف، على المستويين الوطني والدولي. وبشكل عام، وفي كل صف من الصفوف، شددت البرامج بقوة على تشجيع بناء مواطنين لبنانيين مُنتجين وصالحين في مجتمع حرّ وديمقراطي تسود فيه العدالة والمساواة. كما ركزت على أهمية الانفتاح على الثقافات الأخرى، العربية والدولية.

العوائق

من المحتمل أن تكون هذه الأهداف، على الرغم من أهميتها في ذلك الوقت، قد تجاهلت حقيقة تجزؤ الهويات اللبنانية ومستويات الانتماء المتعددة للجماعات. كما أنها لم تتوافق مع وسائل عملية كان يمكن أن تمكّن المدارس من تطبيقها بفعالية.

وثمة عوامل أخرى ساهمت في إعاقة تحقيق أهداف البرامج، منها تجزئة المناهج إلى حقول ثانوية ومواد مختلفة ينقصها التقاطع والتكامل بين بعضها البعض، إضافة إلى كثافة المحتويات ضمن كتب كل مادة بشكل جعل تغطيتها جميعها غير ممكن.

وثمة نقص في الاعتماد على طرائق التدريس الناشطة والتي تعتبر ضرورية لتنمية كفايات ومهارات الطالب المتنوعة. ويمكن أن يعزى ذلك إلى تقصير لجهة إعداد وتدريب المعلمين بما يتلاءم مع متطلبات المناهج، وإلى عدم جهوزية البيئة المدرسية بمكوناتها النفسية والمادية لاعتماد هذه المقاربات التربوية، وعدم توفرّ مدرسين في بعض المواد الجديدة، وعدم صدور كتاب التاريخ.

وتبقى خصائص البيئة المدرسيّة (المواصفات المادية للمباني والتجهيزات، مهارات المعلمين ومواقفهم في مايتعلّق بالتربية من أجل المواطنة، المناخ المدرسي غير المبني على المشاركة والديمقراطية) في العديد من المدارس اللبنانية عائقاً يحول دون تحقيق طموحات مناهج 1997، ويحدّ من فعاليتها التربوية المستدامة.

كما تفرض الصراعات والتجاذبات السياسية، النابعة من تضارب المصالح الشخصية للمسؤولين، ووطأتها كعامل أساسي في عرقلة سير الإصلاحات والحدّ من أثرها على تطوير الواقع التربوي وتنمية المهارات المواطنة لدى المتعلمين.

التاريخ والتربية المدنية

نظراً إلى غياب ذاكرة وطنية تاريخية جامعة لدى أبناء الشعب اللبناني، فإن مادة التاريخ يمكن أن تلعب دوراً مفصلياً في نقل الحقيقة الموضوعية حول تاريخ المناطق والجماعات اللبنانية، وفي الإضاءة على معاناة الناس المشتركة وإنجازات المواطنين قديماً وحديثاً، فتؤلب الشبيبة حول تاريخهم وانتمائهم الوطني الجامع.

في هذا الإطار، وضع المركز التربوي للبحوث والإنماء مناهج مادة التاريخ للعام 2000، منطلقاً من دور هذه المادة في تعزيز "ثقافة التلميذ الوطنية والإنسانية، وتنمية الروح المدنية، وترسيخ الاعتزاز بالهوية الوطنية اللبنانية، (...) وتنمية الشعور الوطني العربي (...). وبناء ذاكرة وطنية جامعة، (...) مع وعي سلبيات النزاعات بين اللبنانيين..." لكن مصالح بعض السياسيين اقتضت ألا يكون هناك كتاب تاريخ موحد.

منذ ذلك الحين وحتى تاريخه، جرت ثلاث محاولات لإصدار كتاب تاريخ موحد بناءً على هذه المناهج، إلا أن التدخّلات السياسية والصراعات الإدارية بين بعض السلطات التربوية قد حالت دون ذلك. وجلّ ماتشير إليه هذه الحالة هو الحاجة الحقيقية للتوافق حول مفاهيم مشتركة للوطن والهوية تمهيداً لأي إصلاح تربوي يطول لبّ الأمور.

أما مادة التربية الوطنية والتنشئة المدنية التي تتناول موضوع التربية المدنية والمواطنة، فإن المقاربة التحليلية لمحتوى مناهجها (الصادرة في العام 1997) وكتبها المدرسية تخلص إلى تركيز هذه المادة على بناء شخصية المتعلّم-المواطن، من خلال إكسابه المعارف والمهارات والمواقف الوطنية

والمجتمعية، وإلى شمولية المواضيع التي تناولتها الكتب وتتنوعها. إلا أن واقع الحال يبقى طغيان المحتويات النصية الوعظية، وغلبة النصوص القانونية الوضعية، مع قلّة إشراك المتعلّم في النشاطات الصفية الهادفة إلى تنمية مهاراته النقدية ومواقفه الإيجابية تجاه مساهمته في التغيير الاجتماعي.

مشاريع وخطط إصلاحية أخرى

نقدت بضعة مشاريع وخطط إصلاحية ذات علاقة مباشرة بالتربية من أجل المواطنة. في إحدى هذه الدراسات، عمل المركز التربوي للبحوث والإنماء بالتعاون مع منظمة اليونسكو على وضع دراسة تشخّص واقع الشباب اللبناني لجهة مواقفهم نحو الآخر من دين مختلف، ثم تطرح حلولاً عملية حول آليات وتقنيات تعليمية لمعالجة المواقف السلبية وتعزيز احترام الآخر ضمن غرفة الصف. غير أن هذا الكتاب، "التربية لأجل حقوق الانسان والسلام الديمقراطية"، لم يصل إلى متناول المعلمين والتلاميذ، ولم يتم استثماره فعلياً من قبل المدارس لأن رئاسة المركز أمرت بتلفه.

كما نقد المركز التربوي مرحلة تجريبية ناجحة من مشروع "التربية على حلّ النزاعات" بدعم كندي، بغية زرع بذور التواصل الإيجابي بين التلاميذ لحلّ النزاعات، وبناء قدراتهم على ضبط انفعالاتهم واحترام حقوق الآخرين وكرامتهم. إلا أنه تم إيقاف المشروع بعد ذلك، ولم تعمّم فوائده على المدارس ككل.

ومؤخراً، أتت الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم (2010-2015) المعروفة باسم "جودة التعليم من أجل التنمية"، لتشدّد من جديد على ضرورة إرساء "تعليم يساهم في الاندماج الاجتماعي، وفي تنمية الانتماء الوطني والمشاركة المدنية، (...). وفي تعزيز هوية التلميذ الوطنية ومسؤوليته المدنية". وقد

انطلق مؤخرًا في هذا الإطار مشروع وطني ممول من الاتحاد الأوروبي حول "إصلاح التربية من أجل المواطنة".

التربية المواطنة في المغرب:

أهداف طموحة وإمكانات غير كافية

أحمد الحذيري

بما أن النظام السياسي في المغرب شرع في عملية التحول من ملكية مطلقة إلى ملكية دستورية، يتعيّن إصلاح نظامه التعليمي أكثر ليصبح أكثر توافقاً مع الحقائق السياسية والاجتماعية الناشئة. فقبل عقد من الآن، بدأت الحكومة خطة لإصلاح التعليم تهدف إلى رفع مستوى الوعي حول المواطنة من خلال تطوير الهويات الوطنية والدينية واللغوية للطلاب، وإحساسهم بالمسؤولية المدنية في تقدم بلادهم، وقيمهم الأخلاقية والمواطنة. ولكن نظراً لوجود أوجه قصور كبيرة في تطبيق النظام التعليمي، وخاصة في تجديد محتوى المناهج، وترقية مؤهلات المعلمين، وإنشاء بيئة مدرسية إيجابية لم تتحقق هذه الأهداف.

الأهداف: واقعية أم غير واقعية؟

شكّل الميثاق الوطني للتعليم لعام 2000، والوثيقة الإطارية لعام 2002 آخر الجهود التي بذلتها الحكومة لإصلاح التعليم. وأكدت الوثيقتان على أهمية التربية المدنية، وحددتا أهدافاً لهما مثل زيادة الوعي بالمواطنة وتعزيز التماسك الاجتماعي. ولكي تترجم هذه الأهداف إلى واقع ملموس، شجعت الحكومة التعاون بين المدرسة والمجتمع، لأن المدرسة لعبت دوراً فعالاً في مجال التنمية الاجتماعية، وعززت الاستقلال والانفتاح من خلال المساعدة في تطوير إحساس الطلاب بهوياتهم الذاتية والدينية واللغوية، ومعرفة التاريخ الوطني. كما ربّت الطلاب على المواطنة من خلال تعزيز الوعي بمسؤولياتهم في التنمية الاقتصادية والتقدم العلمي للبلاد وعززت أدوار المدارس في منح الطلاب القيم الأخلاقية والمواطنة، فضلاً عن مفهوم حقوق الإنسان وممارسة الديمقراطية.

لتحقيق هذه الأهداف الطموحة، كان المغرب في حاجة إلى عملية إصلاح تربوي شامل يتناول قضايا التعليم والتعلم مثل مؤهلات المعلم وظروف العمل ومصادر التعلم وأساليب التدريس والمناهج.

بيد أن الإصلاحات التي تم تنفيذها كانت قاصرة. على سبيل المثال، معظم معلمي الرياضيات في الصف الثامن لا يحملون شهادة جامعية ولم يخضعوا إلى دورات منتظمة في التطوير المهني لرفع مستوى معارفهم وتحسين مهارات التدريس. والمعلمين ليسوا راضين عن ظروف عملهم ويشكون من اكتظاظ الصفوف الدراسية، ومحدودية مصادر التعلّم، وانعدام الأمان المالي والمركز الاجتماعي في مجتمعاتهم. ويظهر البحث أن معظم معلمي الرياضيات والعلوم المغاربة لديهم تصورات سلبية لبيئتهم المدرسية. كما أن مصادر التعلّم والمختبرات الخاصة بمادتي الرياضيات والعلوم ليست كافية في معظم المدارس. وحيث توجد مكاتب لأطفال المدارس، لا يتم استخدامها بالشكل الأمثل. إذ إن نصف طلاب الصف الرابع لم يستعبروا كتاباً من مكتبة المدرسة أو من المكتبة المحلية، وهي حقيقة يربّح أن يكون لها تأثير سلبي على عملية التعلّم في الفصول الدراسية، وفي تحصيل الطلاب ورعاية مهارات المواطنة.

تعليم التربية المدنية: الإطار والأهمية

أما بالنسبة إلى المناهج المدرسية، فليس ثمة مادة محددة للمواطنة أو التربية المدنية. بدلاً من ذلك، يتم دمج الموضوعات المتعلقة بالتربية المدنية والمواطنة في مقرّرات مختلفة في مراحل مختلفة. في الصفين الخامس والسادس، يتم دمج هذه المفاهيم في مقرّر عن التاريخ والجغرافيا والتربية المدنية. ويتلقّى طلاب الصفين السابع والثامن التربية المدنية من خلال مادة " الاجتماعيات " بطبيعة الحال، يتعلم طلاب الصف العاشر هذه المفاهيم في مقرّر التاريخ والجغرافيا. ويتم تدريس موضوعات التربية المدنية ما قبل الصف الخامس.

في المقابل، يتم تدريس مادة التربية الإسلامية من الصف الأول لمدة ثلاث إلى أربع ساعات في الأسبوع. وتتراوح الحصص الأسبوعية المخصّصة للدراسات الاجتماعية بين ساعة واحدة وساعة ونصف الساعة في الصفوف الابتدائية إلى ثلاث ساعات في الصفوف المتوسطة، حيث يخصّص مع ما يقرب من ثلث الوقت للتربية المدنية.

ومع أن الوقت الدراسي المخصص للتربية المدنية قليل، فإن أهدافها واسعة ومشابهة لأهداف المناهج مماثلة في البلدان الديمقراطية الغربية. ويهدف المنهج إلى تنمية احترام الذات والتفكير المستقل والتواصل واتخاذ القرارات واحترام الآراء والمعتقدات المختلفة والتسامح والمساواة والمشاركة لدى الطلاب، وكذلك معرفتهم بمفاهيم القانون والحقوق والواجبات.

يغطي مكون التربية المدنية في مادة الدراسات الاجتماعية الموضوعات الهامة حول التربية المدنية مثل حقوق المواطنين وواجباتهم، والمؤسسات الحكومية، والمبادئ المدنية (مثل التعاون والتكافل الاجتماعي، والحوار بين الأديان)، والمشاركة المدنية (مثل كيفية التعامل مع مشكلة اجتماعية باستخدام أمثلة من واقع الحياة، مثل القضاء على الأمية والعنف وعمالة الأطفال)، والهويات المدنية (مثل الهويات الوطنية والدينية). ولكن التعلّم الفعّال لهذه الموضوعات الهامة يتطلب مناقشة مفتوحة في الفصول الدراسية، واحترام الاختلافات في الرأي، والتعلّم النشط القائم على التحقيق، فضلاً عن توفير الفرصة لتطبيق المعرفة المدنية في مواقف من واقع الحياة في المدرسة وخارجها. ويجب تلبية هذه المتطلبات.

لا يزال التعليم في المغرب إرشادياً ويخضع إلى توجيه المعلم، في ظل محدودية الفرص المتاحة للطلاب للانخراط في نقاش مفتوح أو التعبير عن آرائهم دون خوف من الترهيب. أما بالنسبة إلى تعلّم الدراسات الاجتماعية، فإن الطلاب يحفظون المعلومات النظرية المقدّمة لهم في الكتب المدرسية ويجترونها في الامتحانات.

وقد وجد الباحثون أن المعلمين نادراً ما يسألون أو يشجّعون الطلاب على التعبير عن آرائهم بشأن المعرفة المدنية. إذ يقتصر مفهوم الطلاب للتربية المدنية على حقوق المواطنين وواجباتهم، ولا تُتاح لهم سوى فرص قليلة داخل أو خارج المدرسة لتطبيق المفاهيم التي تعلموها في الصف. فضلاً عن ذلك، فإن معظم الطلاب يدركون بأن ماتعلّموه في المدرسة لاصلة له بما يدور في المجتمع، مثل

انتشار العنف وتعاطي المخدرات في أوساط الشباب والفساد والممارسات الاستبدادية في السياسة. ولا يتعلم الطلاب كيفية تحليل واقتراح الحلول للمشاكل الاجتماعية الكبيرة مثل الأمية والتمييز ضد الإناث والبطالة وتعاطي المخدرات وعمالة الأطفال. وليس ثمة أي ارتباط مهم بين مناهج الدراسات الاجتماعية والقضايا الاجتماعية والسياسية التي تتعلق بالتنمية الشاملة للمجتمع.

وهكذا، فقد فشل النظام التعليمي في توفير الوسائل اللازمة لتحقيق أهدافه الطموحة. ولم تتمكن المناهج الدراسية والمعلمون وممارساتهم التربوية والبيئة المدرسية من إنجاز مهمة تعزيز معارف ومهارات المواطنة.

تطوير النظام

ثمة حاجة ملحة إلى إيجاد مقاربة جديدة للتربية المدنية. تتطلب هذه المقاربة، التي يمكن أن يطلق عليها التربية من أجل المواطنة، وجود بيئة مدرسية إيجابية بحيث يكون الطالب فيها محور عملية التعلم، ويتم التركيز على الإبداع والتحليل والتفكير النقدي والمساواة واحترام التنوع وحرية التعبير. وينبغي أن يتم إعداد المعلمين بصورة ملائمة لتدريس طلابهم مهارات القرن الحادي والعشرين، بما في ذلك الكفاءة المدنية، وعلى المدارس أن توفر لطلابها فرصة المشاركة في صنع القرار في الفصول الدراسية وفي الحياة المدنية على حد سواء.

يمكن لوكالات التمويل تعزيز التربية من أجل المواطنة في المغرب من خلال دعم المبادرات العامة والخاصة الواعدة على مستوى المدرسة والمجتمع. ويجب أن تشمل هذه المبادرات، من بين مكونات أخرى، برامج تدريبية مناسبة للمعلمين قبل الخدمة وأثناءها لأن المعلمين يمثلون عنصراً حيوياً لنجاح أي خطة للإصلاح. إضافة إلى ذلك، ينبغي إقامة صلات ملموسة بين المدارس والمجتمع المحلي من خلال خدمة المجتمع، وبرامج القيادة الخاصة بالشباب، والتطوع من أجل تحفيز الطلاب على المشاركة في المسؤولية المدنية وتطوير معارفهم ومهاراتهم في المواطنة.

التربية من أجل المواطنة في عُمان:

خطوات إصلاحية تحتاج إلى متابعة

سيف المعمرى

ترافقت إقامة الدولة العُمانية في العام 1970 مع بناء المؤسسات التي تستطيع توفير حقوق المواطنة المختلفة للمواطنين، ولاسيما الحقوق الاجتماعية المتمثلة في التعليم والصحة والضمان الاجتماعي.

وقد هدفت عملية الإصلاح هذه إلى بناء علاقة جديدة بين المواطن من جهة، وبين دولة مؤسسات من جهة أخرى، استناداً إلى قوانين أرسى مبدأ عدم التمييز بين العمانيين في حقهم في المواطنة وفي المنافع المرتبطة بها. وتعتبر سياسات الدولة العمانيّة الحديثة من أهم العوامل التي ساهمت في تأمين الانسجام بين مختلف شرائح المجتمع العماني، وفي تحييد التوتر بين أفرادها، إذ أنّها قامت على العدالة من حيث الجندر والمذهب الديني والمنطقة الجغرافيّة والعرق...

ويتميّز المجتمع العماني، منذ القدم وحتى عصرنا الحالي، باعتناقه لقيم التسامح وتقبّل الآخر وعدم التعصّب والتعاليش مع الآخرين، وبسعيه إلى التقريب بين الحضارة الإسلاميّة وبين الحضارات الأخرى عبر وسائل عدة مثل مركز السلطان قابوس للثقافة الإسلاميّة ومجلة التفاهم... كما اتّخذت إجراءات عدة منذ العام 1981 لتعزيز المشاركة السياسيّة للمواطنين في صنع القرار واستقلاليّة القضاء.

مراحل الإصلاح التربوي

وفي ما يخصّ نظام التعليم، فقد أصدرت وزارة التربية والتعليم في العام 1978، أوّل وثيقة فلسفيّة للتعليم، اعتمدت بمثابة مرجعية أساسية لصياغة المناهج التعليميّة وتطويرها. وقد نصّت على مبادئ ثابتة حتى اليوم مثل ربط التعليم بتنمية الفرد والمجتمع والوطن ككل، وجعل التعليم حقاً لكل مواطن عماني من دون تمييز، وبناء شخصية عمانيّة عقلانيّة ومنفتحة ومتّزنة ومرنة في تفاعلها مع تراثها وعاداتها وقيمتها وخصوصيّتها من ناحية، وفي تعاطيها مع الحضارة المعاصرة ومنجزاتها التكنولوجيّة من ناحية أخرى. أمّا على الأرض، فإنّ هذه الغايات لم تتحقّق بشكل مرضٍ، مادفع السلطنة إلى إطلاق إصلاح تربوي شامل في أواخر التسعينيّات، قسم نظام التعليم إلى مرحلتين: التعليم الأساسي (من الصف الأول إلى العاشر) والتعليم مابعد الأساسي (الصفان 11 و12). وفي حين ركّزت هذه

المنظومة على المجالات العلمية والتكنولوجية وعلى اللغة الانكليزية، أعارت حيّزاً معيّناً للتربية المواطنة.

التربية المواطنة

بالفعل، وفي إطار إصلاح نظام التعليم الأساسي، بدأ المسؤولون في وزارة التربية والباحثون التربويون يظهرون بعض الاهتمام بالتربية المواطنة من خلال تنظيم ورش تدريبية للفاعلين التربويين، وبلورة رؤية تربوية حول تربية المواطنة في النظام التعليمي. كما تكاثرت الأبحاث حول مواضيع حقوق الإنسان والمرأة والطفل، وتصوّرات المعلمين ودور الإدارة المدرسيّة في هذا المجال. وقد تعدّدت المداخل الآيلة إلى تنمية المواطنة في النظام التعليمي الجديد، ومنها: دمج مفاهيم المواطنة وحقوق الإنسان في مواد دراسيّة مختلفة، وتنظيم أنشطة مدرسية (إحتفالات، ندوات، مسابقات، ارتداء الزيّ الوطني)، وإطلاق مشاريع تشجّع الالتزام الاجتماعي من خلال المساهمة في معالجة بعض المشكلات المحلية، وأخرى تهدف إلى الانفتاح على الثقافات العالمية.

في المقابل، فإن الدراسات الاجتماعية ومقرّر "هذا وطني" لاتزال تتمحور حول الجوانب المعرفية والأبعاد الجغرافية والتاريخية والإدارية، وتسعى إلى "تعزيز الإخلاص للسلطان باعتباره رمزاً للوطن ومجسداً لآمال الشعب وطموحاته"، و"تنمية مشاعر الانتماء للوطن العربي وللعالم الإسلامي"، و"روح المواطنة القائمة على الفهم الصحيح للنظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلاد واحترام النظام الأساسي للدولة"، و"تنشئة المتعلّم على التمسك بالهوية والعادات والتقاليد العُمانية الأصيلة"، و"تنمية الوعي بأهم الأحداث التاريخية الوطنية والعربية والإسلامية والعالمية والنتائج التي ترتبت عليها"... أضف إلى ذلك أن محتويات هذه الكتب لاتجسد مفهوم التربية من أجل المواطنة بمعناها المعاصر، بحيث لاتتضمّن نشاطات مرتبطة بمهارات المشاركة المدنيّة، وحقّ المواطن بالمشاركة في صنع

القرار، ولاتحوي معارف واضحة حول بنية الدولة والأبعاد القانونية والتشريعية التي تنظم تفاعلات المواطنين مع السلطة...

أما من ناحية تأهيل المعلمين، ففي حين نصّت فلسفة التعليم الأساسي على اعتماد الطرائق التعليمية الناشطة والتفاعلية، والتقويم التكويني المستمر، إلا أن إعداد المعلم ضمن كليات التربية بالطريقة التقليدية القائمة على المحاضرة لا يتيح تحقيق هذه الأهداف. من هنا، يبقى التعليم متمركزاً على المعلم، بحيث يلجأ هذا الأخير إلى التلقين ونقل أكبر عدد من المعلومات، مايشكل عائقاً أساسياً أمام تمكين الشباب من المشاركة الفعّالة في بناء دولتهم ومجتمعهم.

الحاجة إلى متابعة الإصلاح

عموماً، ترتفع الشكوى حالياً من تقصير نظام التعليم العماني في تحقيق غايات الإصلاح التربوي عموماً، وغايات التربية الوطنية خصوصاً، بحيث لم يركّز المنهج بشكل كافٍ على إبراز هوية المجتمع من حيث إعطائه مادة التربية الإسلامية المكانة التي تتناسب مع أهميتها في الجدول المدرسي، ولم يشتمل على بعض المضامين الضرورية، إضافة إلى الثغرات لجهة التنفيذ وعمليات التقويم وتمهين المعلم، وتحصيل الطلبة.

وعليه، أصبح من الضروري إحداث تحوّل في النظام التربوي العماني كي يتمكّن من الاستجابة للتطوّرات التي شهدتها السلطنة في العام 2011، لجهة تعديل الدستور وتوسيع صلاحيات مجلس الشورى واستقلال الادّعاء العام والاتجاه نحو إنشاء مجالس بلدية وتبني تقسيم إداري إلى محافظات، وإنشاء هيئة للشباب، وهي تدابير تعكس الاستجابة الرسمية للطموحات في أن تشكل المواطنة

المحور الرئيس في أي تطوير للتربية مستقبلاً، كي تتمكّن فعلياً من دعم المواطنين في الاضطلاع بمسؤولياتهم التنموية والاجتماعية والمدنية بما يتلاءم مع تحديّات المرحلة الراهنة.

التربية من أجل المواطنة في فلسطين:

مسار ديناميكي نحو إرساء الهوية الوطنية

محيي الدين شعبان تواق

مرّ التعليم الفلسطيني بمراحل ثلاث، الأولى ما قبل العام 1948 وقيام دولة إسرائيل، الثانية هي فترة ضمّ الضقة الغربية للأردن (1950-1995)، والثالثة تقع منذ قيام السلطة الفلسطينية وتوليها مسؤوليات التعليم في الضقة والقطاع، وحتى اليوم. في هذه الحقبة الأخيرة، وضعت السلطة الفلسطينية نصب أعينها تحدياً أساسياً هو التوصل إلى وضع مناهج فلسطينية تتجاوب مع توقّعات الشعب الفلسطيني، وتساهم في بناء الهوية الوطنية المشتركة، مع التركيز على إبراز تاريخ النضال الفلسطيني. غير أن الظروف السياسية ورقابة المجتمع الدولي جعل هذا الأمر في غاية الصعوبة.

وقد أعدّ مركز تطوير المناهج الفلسطينية أول خطة شاملة لتطوير المناهج (2001-2005) في ظلّ السلطة الفلسطينية. عدّلت هذه الخطة أكثر من مرّة، ووُضعت الكتب المدرسية الجديدة بين العامين الدراسيّين 2000-2001 و2005-2006، وبدأت تحلّ تدريجياً محلّ الكتب الأردنية والمصرية التي كانت معتمدة في السابق.

الخطة الاستراتيجية والهوية الوطنية

في مرحلة لاحقة، صاغت وزارة التربية والتعليم الخطة الخمسية التطويرية الاستراتيجية الثانية (2008-2012)، وبأشرت بتطبيقها.

تعتبر هذه الخطة أن التعليم حقّ إنساني، وأداة للتطوير الاجتماعي والاقتصادي وتعزيز القيم والمسؤولية الوطنية. وتلتزم برؤية السلطة الوطنية للدولة الفلسطينية "كدولة ذات بنية معرفية إنسانية متسامحة اقتصادية تتّصل بالحضارة العالمية وتحتضن القيم الإنسانية". وتحدّد غايات نظام التعليم على أنها "تهيئة إنسان فلسطيني يعتزّ بدينه وقوميّته ووطنه وثقافته العربية والإسلامية، ويسهم في نهضة مجتمعه، ويسعى إلى المعرفة والإبداع، ويتفاعل بإيجابية مع متطلّبات التطور العلمي والتكنولوجي، وقادر على المنافسة في المجالات العلمية والعملية، منفتح على الثقافات والأسواق الإقليمية والعالمية، وقادر على بناء مجتمع يقوم على المساواة بين الجنسين والتمسك بالقيم الإنسانية والتسامح الديني".

يواجه نظام التعليم في فلسطين عدداً من العقبات التي تعيق تحقيق طموحاته، منها ضعف التمويل وتعدّد آليات الإشراف وضعف التدريب المستمر للفاعلين التربويين، إضافة إلى الرقابة الدولية الصارمة على المناهج والكتب. وتساهم هذه جميعها في الحدّ من النتائج المحقّقة، والدليل على ذلك تدني مستويات التحصيل في الاختبارات الوطنية والدولية. في المقابل، تم تطوير المناهج والكتب المدرسية وتحقيق العدالة بين الجنسين. كما أنّ المناهج قد تميّزت بتشجيعها للبحث والحسّ النقدي، وبتعزيزها لمبادئ الديمقراطية بعيداً عن التحريض والكراهية والعنف، ما يخدم تعزيز الهوية الفلسطينية. هذا ويواجه واضعو المناهج والكتب تحديات مرتبطة بتدريس التاريخ والجغرافيا والأدب، بما يراعي خصوصية المسار الفلسطيني من جهة، وضغوطات المجتمع الدولي باتجاه التعليم على تقبل إسرائيل وفضّ النزاع معها بالطرق السلمية من جهة أخرى.

وقد أعطت الخطة التربوية الأخيرة ضمن أسسها حيّزاً مهماً للحديث عن الهوية والقيم، بحيث أشارت إلى ضرورة تعزيز "القيم الإيجابية المواكبة للعصر والتعايش مع المجتمعات الأخرى على قدم المساواة والتكافؤ والديمقراطية"، والحفاظ على الهوية الوطنية، وإحياء التراث الثقافي وإثرائه، مع تنمية

مفاهيم العدل والمساواة والمواطنة الصالحة، وتمكين المتعلمين من حلّ المشكلات واستخدام التفكير الناقد والأسلوب العلمي وهي ترتبط جميعها بما سمّي بمهارات القرن الحادي والعشرين وبالتربية من أجل المواطنة الصالحة.

محتوى الكتاب المدرسي

وفي ما يختصّ بالكتب المدرسية، فإن تحليل كتب الصّفين السادس والعاشر (التاريخ واللغة العربية والتربية المدنيّة والتربية الإسلاميّة) يبيّن أنّ هذه الأخيرة لم تتناول مباشرةً قضيّتي المواطنة والتربية الوطنيّة، إلا أنها تزخر بالإشارات والدلالات غير المباشرة إليهما. ففي كتب التاريخ، يتمّ استعراض بعض جوانب الحياة السياسيّة والمدنيّة في العهود الإسلاميّة، مع التشديد على اعتمادها لمبادئ مثل احترام الاختلاف والتضامن. ثم تنتقل إلى أسس الحكم بالمفهوم الحديث، المستوحى من الثورتين الأميركيّة والفرنسيّة، القائم على سطة الشعب والفصل بين السلطات وحكم القانون والمساواة وحقوق الإنسان والمحاسبة، إلا أنها لاترابطها بواقع الحكم في فلسطين ولاتظهر أهميتها في الحياة المعاصرة. كما أنها تقدّم نموذجاً جيّداً لاستبعاد التفكير الأحادي في تفسير التاريخ ولاعتماد التفكير القائم على الاحتمالات والبدائل.

أما كتب اللغة العربيّة، فهي تضمّ نصوصاً أدبية متنوّعة مستوحاة من المجتمع الفلسطيني، وقد تمّ اختيارها بهدف تطوير العادات السليمة من جهة، مثل المطالعة وإدارة الوقت والمحافظة على البيئة والابتعاد عن التدخين وطلب العلم، وتنمية الحسّ الوطني من جهة ثانية، بحيث يُستقى منها عدة أمثولات (الحق ينتصر، السجن بغيض، التعاون أساسي، الجندي يدافع عن الوطن، الشجاعة في الحق، القيام بالواجب، البرّ بالوالدين، تحمّل المسؤولية، أخذ المبادرة...).

أما بالنسبة إلى كتب التربية المدنية، فإنها تنطرق إلى المؤسسات الرئيسية التي تكوّن المجتمع المعاصر، الأسرة، مؤسسات الدولة، مؤسسات المجتمع المدني، وإلى أدوارها وأدوار الأفراد فيها. وتتسم من الناحية التربوية بميزات مرتبطة بمتطلّبات التربية الحديثة في القرن الواحد والعشرين، منها: الابتعاد عن التعليم التلقيني، والتركيز على التعلّم التفاعلي الناشط، ومراعاة التسلسل المعرفي في محتوياتها، وتعزيز القيم والاتجاهات الإيجابية نحو الذات والبيئة والمجتمع، وتفعيل قيم المواطنة عن طريق الأنشطة. كما أنها توازن بين مفهومي الحقوق والواجبات، وتبتعد عن الصور النمطيّة للرجل والمرأة، وتبرز قيمة المشاركة في بناء الوطن وفي توفير السلع والخدمات، ومنافع العمل الفرقي والتشاور. أضف إلى ذلك أنها تفصّل المساهمة الأساسية لمؤسسات المجتمع المدني في الحياة المشتركة، وفي تأمين التكامل بين عمل الأفراد والدولة والمجتمع المدني، وفي نشر الممارسات الديمقراطية ضمن الميادين المختلفة، وصولاً إلى بناء الحكم السليم. وتنتهي إلى التشديد على مسؤولية الفرد والمجتمع في الحفاظ على مجتمع خالٍ من الجريمة، وعلى أولوية التعليم للجميع من أجل مكافحة الفقر والجهل وتحقيق التنمية، وتقديم صورة للشرطي كحامٍ للمجتمع.

من جهتها، تضيء كتب التربية الإسلامية على حب الوطن والدفاع عنه والمحافظة على أرضه وأهله وتأمين التكافل والمساواة والعدل، كما تلفت إلى حقوق الأبناء وواجباتهم تجاه الوالدين. وتتطرق من الآيات القرآنية لتركّز على الحقوق والواجبات، مثل مسؤولية الإنسان عن أعماله، وأهمية العدل وعواقب الظلم، واحترام كرامة الإنسان أيّاً كان، وحقّ الاختلاف، وحقوق المرأة في الإسلام، وتفضيل روابط العقيدة على روابط الدمّ والمصالح... كما تتناول أهمية تحفيز العقول على التفكير والتحليل والتركيب، وربط المعرفة بالعمل والواقع. غير أنها تميل إلى التركيز على الحفظ والسرّد على حساب التحليل والتفسير، وعلى الجوانب النظرية أكثر منه على الأنشطة العملية.

في الواقع، لاتكمن المشكلة التربوية الأساسية في السلطة الفلسطينية ضمن التعليم الفلسطيني في المناهج والوثائق الرسمية، بل بالأحرى في بعض محتويات الكتب المدرسية وفي طرائق التدريس والتقييم، ومهارات المعلمين والتفاعل بين المدرسة والمجتمع.

التربية من أجل المواطنة في تونس:

واقع وتحديات مستقبلية

نايلة السيليني

إنطلاقاً من شرعة حقوق الإنسان ومن احترام إنسانية الفرد، كرس الدستور التونسي للعام 1959 مبادئ عدة مرتبطة بحقوق المواطنة، مثل المساواة، وحرية الفكر والتعبير والصحافة والنشر والاجتماع وتأسيس الجمعيات، والحق في احترام الحياة الخاصة، مع التأكيد على أن "النظام الجمهوري هو أنجع أداة لرعاية الأسرة وحق المواطنين في العمل".

وقبل صدور هذا الدستور، صدرت مجلة الأحوال الشخصية التي سنت قوانين مدنية غير ذي صلة بأي مرجعية ثقافية ذات بعد ديني، ساهمت إلى حد كبير في مكافحة التمييز بين المرأة والرجل. ثم تبعتها قوانين أخرى منعت التمييز في مجال التشغيل والوظيفة العمومية على أساس ديني أو سياسي أو على أساس الجنس. كما أقرت النصوص التونسية حق الطفل في الهوية منذ الولادة، وفي احترام حياته الخاصة، وفي التربية والتنشيط التربوي والاجتماعي والثقافي، وذلك مهما كان مولده.

مراحل الإصلاح التربوي

في مسعى إلى دمج هذه القيم في النظام التربوي، شهدت تونس مراحل عدة من الإصلاح التربوي. المرحلة الأولى من 1956 إلى 1975، وهي مرحلة تأسيسية للنظام التربوي التونسي، تم خلالها تعميم التعليم ومأسسة العمل التربوي وتكوين الأطر العليا. في المرحلة الثانية من 1976 إلى 1990، وعلى الرغم من الاستقرار النسبي في الوضع التربوي، شهدت هذه الحقبة بروز بعض الإشكاليات لجهة التوجيه الدراسي والمهني والعلاقة بين التعليم وسوق العمل.

وفي المرحلة الثالثة التي امتدت من 1991 إلى 2002، صدر قانون العام 1991 الذي حدّد الخيارات التربوية الجديدة للمجتمع التونسي، ووضّعت على أساسه مناهج تربوية حديثة تسعى إلى إشراك فاعل للمتعلم في العملية التربوية التعليمية، مع احترام واقعه واحتياجاته. وقد أنجز على ضوء استشارة وطنية واسعة شاركت فيها مختلف شرائح المجتمع التونسي.

وقد عالج هذا المشروع مسألة الهوية بحيث اعتبر أن المدرسة التونسية تهدف إلى "ترسيخ الوعي بالهوية الوطنية التونسية" وتنمية "الحسّ المدني والشعور بالانتماء الحضاري وطنياً ومغاربياً وعربياً وإسلامياً وتدعيم التفاتّ على الحداثة والحضارة الإنسانية". وقد برز بذلك الدور الأساسي للمنظومة التربوية في صياغة الهوية المواطنة. في المقابل، نصّت هذه الخطة على تعزيز قيم الانفتاح على الغير والاعتدال والتسامح وعدم التفرقة والتمييز على أساس الجنس والدين واللون، وعلى ضرورة إتقان اللغات الأجنبية، ما يشير إلى حرصها على توفير شروط الانخراط في الحداثة والحضارة العالمية.

وفي المرحلة الرابعة من 2002 إلى 2007، وعلى أثر تقييم تجربة الإصلاح السابقة، الذي قامت به الدولة في العام 1998، صدرت وثيقة مرجعية بعنوان "مجتمع المعرفة، الإصلاح التربوي الجديد: الخطة التنفيذية لمدرسة الغد 2002-2007"، وضعت مبادئ النظام التربوي الحديث. ركّزت هذه الوثيقة على المحاور التالية: تكريس مبدأ الإنصاف بين المناطق والمدارس، وتحديث المنظومة التربوية لتستجيب لمقتضيات العصر، والتحكّم بالتكنولوجيات الحديثة والتركيز على التلميذ باعتباره محوراً أساسياً في المنظومة التربوية. وقد جمعت أهداف الخطة المقترحة بين الأبعاد المعرفية والاجتماعية والحضارية والدينية المختلفة وصولاً إلى تكوين شخصية متوازنة لدى الفرد التونسي، وتحقيقاً للانتماء الاجتماعي الفعلي.

وقد نفذ المعهد العربي لحقوق الإنسان في العام 2001 دراسة خلّصت إلى اتّباع هذه المناهج وجهة عقلانية تعزّز قيم احترام الاختلاف بين الشعوب، غير أنّها لم تتخّ تماماً نحو العلمانية والحدّات، كون الطرائق المعتمدة بقيت تلقينية.

كما وجدت الدراسة أن المرجعيات والمصادر تعدّدت واتسمت بعدم التجانس، وتوزّعت بين ثلاثة أنواع: المصدر الديني، المصدر السياسي الإيديولوجي والمصدر الدولي. وليس من شأن هذا الواقع إلا أن يخلق لدى المتعلّم تشنّاتاً بين الولاء الديني والولاء السياسي، وبشكل أضعف، الولاء لحقوق الإنسان. وقد بيّن التقرير أن هذه المناهج أبرزت حقوق الإنسان وقيم المواطنة وكأنّها مستمدّة بشكل أساسي من المرجعية الدينية دون سواها، مع تهميش للقيم المدنية.

التباينات بين البرامج والحقيقة السياسية

مما لا شكّ فيه أن السياسة التربوية التونسية المعتمدة خلال الحقبات المتوالية قبل الثورة، قد بنّت لدى الشبيبة صوراً مثالية حول الدولة التونسية وآليات عملها، وحول تطبيقات مفاهيم المواطنة وحقوق الإنسان على أرض الواقع. غير أنّ الشباب كانوا يلاحظون يومياً الانتهاكات التي كانت تتعرّض إليها هذه المفاهيم والحقوق ضمن المدرسة والمجتمع وعبر الممارسات السياسية. وعليه، يمكن القول أن البرامج الإصلاحية قد أرسّت معارف ومعلومات مفصّلة حول أسس المواطنة وآليات تعزيزها، غير أنّها لم تحصّن الشباب التونسي للاضطلاع بمسؤولياته الوطنية والسياسية من خلال تدريبه على المشاركة السياسية الديمقراطية والالتزام الاجتماعي وحلّ المشكلات والتعامل الإيجابي مع الأزمات، ومن خلال تنمية النقد البناء.

من هنا، يعود للنظام التربوي مابعد الثورة أن يدعم الوعي السياسي المتنامي لدى الشباب من خلال مناهج عصرية تركّز على التعلّم الناشط والناقد من جهة، وأن يخلق بيئات تربوية حاضنة للتربية من أجل المواطنة عبر إعداد وتدريب الفاعلين التربويين وبناء فضاءات مدرسية محفّزة للديمقراطية وللمشاركة السياسية الفعّالة من جهة أخرى.

النظام التربوي وتحديات ما بعد الثورة

ينبغي على مؤسسات الدولة أن تقتنع بأن ضمان حقّ التعايش بين الأفراد من أهمّ واجباتها. وبغية تحقيق هذا الهدف، لا بد من وضع نظام تربوي يركّز على التربية المدنية والمواطنة. يتعيّن على الدولة أيضاً أن تبني على الإنجازات السابقة في مجالات حقوق الإنسان والقيم المواطنة من أجل بناء تصوّر تربوي ملائم لطموحات الشعب التونسي.

سيواجه المجتمع التونسي الجديد عدداً من التحديات الرئيسية، التي ينبغي على المنظومة التربوية التعاطي معها بمنتهى الدقّة والوعي. على سبيل المثال، ينبغي على الدولة أن تضطلع بمهامها الأساسية في حفظ الأمن والاستقرار، وصون استقلال القضاء، والحياد ومحاربة الفساد والحوار المستمر مع مختلف مقومات المجتمع المدني.

كما يجب أن تعمل الدولة والنظام التربوي معاً لتعزيز التنوع والتسامح ومستلزمات الديمقراطية. وهذا الهدف يتطلّب وضع آليات لإرساء عقد إجتماعي يشرك مختلف الأحزاب السياسية وقرقاء المجتمع المدني. كما أنه لا بد من مجابهة أي توجّهات تهدف إلى عزل المجتمع العربي ورفض مبادئ العولمة والتنوع الثقافي، بل ينبغي على تونس أن تعزّز الخطاب العقلاني المنفتح على الاختلاف. من هنا، يبدو من الضروري أن يساهم النظام التربوي في تحسيس وتدريب الناشطين في الأحزاب والمجتمع المدني على مفاهيم وممارسات المواطنة والمشاركة السياسية.

تعزيز الهوية الوطنية في مجتمع متعدد الثقافات:

حالة التربية المواطنة في الإمارات العربية المتحدة

يتأثر تعليم المواطنة في دولة الإمارات العربية المتحدة (الإمارات العربية المتحدة) بالسمات السياسية والديمقراطية والاقتصادية والثقافية للبلاد. من الناحية السياسية، دولة الإمارات العربية المتحدة هي الدولة الاتحادية العربية الوحيدة التي قد تختلف فيها سياسات وزارة التربية الاتحادية عن سياسات وزارات التربية في كل من الإمارات الست. ومن الناحية الديمغرافية، دولة الإمارات العربية المتحدة لديها أدنى نسبة من المواطنين بين الدول العربية، تبلغ 8 في المئة. يتكوّن المقيمون من مجموعة سكانية متنوّعة وواسعة ومتعدّدة الثقافات. ومن الناحية الاقتصادية، نفّذت الشركات العالمية العديد من المشاريع الضخمة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وهو ما أدّى بالتالي إلى ربط البلاد بالاقتصاد العالمي بقوة، وأرغم الثقافة المحلية المحافظة على التكيّف. كما تتعرّض الثقافة القبلية العربية الإسلامية للمجتمع المحلي إلى ضغوط متزايدة للاندماج في الثقافة الليبرالية العالمية التي تتبنّى حقوق الإنسان العالمية والسلوك الغربي.

من بين الأهداف الأساسية للخطة الاستراتيجية في التعليم 2010-2020 في دولة الإمارات العربية المتحدة، تنمية وعي الطلاب بأهمية العمل الاجتماعي والتطوعي وتعزيز معاييرهم الأخلاقية. ويركّز منهج التربية الوطنية على تنشئة جيل إماراتي: (1) يحافظ على الهوية الثقافية لمجتمع الإمارات بوصفه مجتمعاً عربياً مسلماً، (2) ويعبّر عن الولاء والانتماء للدولة من خلال ممارسات مثل حماية الممتلكات العامة والدفاع عن الوطن مادياً ومعنوياً، (3) ويتكوّن من أفراد مسؤولين في المجتمع يحترمون القانون والنظام، و(4) ولديه معرفة بمجموعة متنوّعة من المبادئ المدنية وطبيعة بنية دولة الإمارات العربية المتحدة.

التركيز على الأخلاق وحب الوطن

تقدّم التربية المدنية والمواطنة في المدارس الحكومية من رياض الأطفال إلى الصف الثاني عشر كمقرّرين منفصلين. كما يتم دمج بعض المفاهيم والموضوعات المدنية في مواد دراسية محدّدة. في الفترة بين العامين 1999 و2000، تم إدخال مقرّر يركّز على تطوير المهارات الحياتية اللازمة في المنزل وفي العمل وفي الحياة الاجتماعية إلى الصفوف من الرابع وحتى التاسع. وتم مؤخراً استبدال مقرّر للتربية الوطنية، كان قد قُدّم لصفوف محدّدة بمعدل حصة واحدة في الأسبوع، بمقرّر بعنوان "وطني الإمارات". ويقدم المقرّر الجديد لجميع الصفوف بمعدل حصة واحدة في الأسبوع.

إضافة إلى ذلك، تشمل مقرّرات الدراسات الاجتماعية والتاريخ والجغرافيا واللغة العربية والتربية الإسلامية موضوعات عن التربية المدنية والمواطنة تحت عناوين مثل "أسرتي الكبيرة"، و"إماراتي الحبيبة"، و"لنعمل معاً"، و"واجبينحو الجيران".

تغطي كتب مقرّر "وطني الإمارات" مجموعة متنوعة من القضايا الوطنية المدنية، بما في ذلك معنى المواطنة والوطن، والقانون والحكومة، وحقوق وواجبات المواطنين؛ ومهارات المواطنة اللازمة للحياة العامة، والموارد الاقتصادية والطبيعية للإمارات العربية المتحدة؛ والطبيعة والبيئة في البلاد، والعلاقات الخارجية، مع التركيز على العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى. ويتم في هذه الكتب إبراز المبادئ المدنية للمسؤولية الاجتماعية، والاعتماد على الذات، والسلوك الأخلاقي، والعمل التطوعي وخدمة المجتمع في المنظمات الاجتماعية.

لايؤكد تعريف المواطنة في دولة الإمارات العربية المتحدة على الأخلاق وحب الوطن وحسب، بل أيضاً على معرفة حقوق المواطنين في الحصول على التعليم المجاني والخدمات الطبية. فالهوية الوطنية تحمل في طياتها عدداً من الالتزامات، ولاسيما الولاء للدولة ومحبة المرء لوطنه. ويتعيّن

على المواطنين الصالحين إثبات الولاء للقيادة السياسية أو الأسرة الحاكمة، والحفاظ على العادات والتقاليد، والتعبير عن الفخر بتاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة وإنجازاتها الحديثة، والمساهمة في الحملات الوطنية التي ترعاها الحكومة، والمشاركة في الاحتفالات السنوية بوحدة البلاد. كما يتعين عليهم أن يقبلوا الدور والمكانة التي اكتسبوها في الهيكل الهرمي للمجتمع الإماراتي، وأن يقدروا قيمة كل المزايا والمكافآت التي يقدمها الحكام لهم.

تدريس التربية المدنية تقليدي، ويعتمد على إلقاء المحاضرات والتعلم عن ظهر قلب، مع عدم وجود فرصة تذكر للتفاعل بين المعلم والطلاب. وهناك ضعف في توظيف طرق التدريس التي تشجع الطلاب على التفكير النقدي والتحليل ومهارات حلّ المشاكل، مثل البحث والاكتشاف واستراتيجيات التعلم التعاوني ولعب الأدوار. ويرجع ذلك جزئياً إلى ضعف الإعداد الأكاديمي والتربوي لمعلمي الدراسات الاجتماعية الذين يعلمون التربية الوطنية، وذلك لأن كليات المعلمين لا تتناول مهارات المواطنة.

وعندما سُئل الطلاب الإماراتيون عن سبب ضعف معرفتهم بتاريخ الإمارات والمؤسسات الحكومية، أوردوا عدداً من الأسباب. ادّعوا أنهم غير مهتمين بهذه المادة، والتي اعتبروا أنها أقل أهمية من مادتي الرياضيات والعلوم الأساسيتين. وأشاروا أيضاً إلى أن تعلم هذه المادة لا يتطلب سوى الحفظ، بدلاً من الفهم والتحليل، وأشاروا إلى غياب الأنشطة الداعمة وتطبيقات المفاهيم والنظريات المدنية. والواقع، أن هناك عدداً قليلاً من الأنشطة المدرسية المتعلقة بالمواطنة. أما الأنشطة الموجودة فتركز على الاحتفال بيوم الوحدة الوطنية، وارتداء الزي الوطني، والمشاركة في الفعاليات الثقافية المحلية التي تشمل الرقصات الشعبية، والأغاني المحلية، وقراءة الشعر المحلي.

الهوية الوطنية والمجتمع متعدد الثقافات

أصبح تعزيز الهوية الوطنية وحب الوطن لدى المواطنين الذين يشكلون أقلية في مجتمع متعدّد الثقافات ويشهد تحولاً اجتماعياً واقتصادياً سريعاً، مدعاة للقلق، لأن الأغلبية الساحقة من المقيمين أو المغتربين سوف تضغط للحصول على حقوق مساوية لحقوق المواطنين الذين يشكلون أقلية، ما يعرّض الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي إلى الخطر. فمفهوم المواطنة يقوم على المبادئ الأساسية للمساواة والحرية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان. كما تشكّل تنشئة جيل من الشباب الإماراتيين كي يكونوا قوميين ووطنيين متحمّسين ويرتبطون بقوة بثقافتهم وهويتهم المحلية من دون أن يشعروا بالحساسية تجاه الثقافات الأخرى التي تتعايش معهم في مجتمعهم وصفة للصراع وعدم الاستقرار في المستقبل.

وتتفاقم هذه المشكلة بسبب حقيقة أن حوالي 40 في المئة من المدارس في دولة الإمارات العربية المتحدة هي مدارس خاصة، والكثير منها تدرّس مجموعة متنوّعة من المناهج العالمية وبمقاربات مختلفة للمواطنة. وهكذا، يتعلّم الطلاب في المدارس الخاصة، الإماراتيون والمغتربون على حدّ سواء، مفاهيم مختلفة من المواطنة والمبادئ المدنية عما يتعلمه الطلاب الإماراتيون في المدارس الحكومية.

ومن شأن اتباع مقاربة أفضل للتربية الوطنية في المدارس الحكومية والخاصة في دولة الإمارات أن يوسع مفهوم المواطنة الوطنية لتصبح مواطنة عالمية. وينطوي ذلك على التأكيد على مبادئ مثل التعددية الثقافية والتعايش السلمي للجماعات العرقية والدينية المختلفة، وقبول واحترام "الأخر". وهذا يتطلب إعادة النظر في المناهج الدراسية وإدخال أنشطة داعمة مصاحبة للمناهج الدراسية وخارجة عن المناهج، وكذلك إعداد المعلمين والإداريين في المدارس للقيام بأدوار جديدة تعزّز القيم والممارسات الديمقراطية.

وكما عبّر الأمير السعودي تركي الفيصل عن الأمر ببراعة في كلمته أمام مؤتمر لبلدان مجلس التعاون الخليجي حول الأمن الوطني والإقليمي في العام 2012، عندما قال: "وعلينا لنكون آمنين

في أوطاننا أن نحصن جبهتنا الداخلية بمزيد من الإصلاح... وترسيخ مفهوم المواطنة كأساس
لعلاقة المواطن بالدولة، وتوسيع دائرة المشاركة في نظمنا السياسية".